مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر السيولة ومخاطرها على ربحية المصارف "دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية"
اسم الكاتب: د. حنان ضاهر، خليل الخنيسة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4752
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 17:49 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (5) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (5) 2015

أثر السيولة ومخاطرها على ربحية المصارف
"دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية"

الدكتورة حنان ضاهر *
خليل الخنيسة **

(تاريخ الإيداع 30 / 6 / 2015. قُبِل للنشر في 26 / 10 / 2015)

□ ملخّص □

تعد السيولة من أهم المواضيع في القطاع المصرفي وذلك لأنها الأساس الذي يمكن المصارف من ضمان وضع مالي مستقر، إضافةً إلى أنها الوسيلة الرئيسة لكسب ثقة الزبائن والمودعين، ولمقابلة أية التزامات قد تطرأ.

في هذه الورقة محاولة لدراسة أثر السيولة والمخاطرة على ربحية المصارف الخاصة العاملة في سورية، وطبيعة هذا الأثر. ولتحقيق غرض الدراسة تم اختيار عشر نسب مالية لعينة مكونة من عشرة مصارف تجارية. وامتدت فترة الدراسة من العام 2008 إلى 2014 جمعت بيانات الدراسة بشكل أساسي من القوائم المالية للمصارف المدروسة. ولغرض تحليل بيانات الدراسة تم استخدام أحد نماذج Panel Data وهو نموذج التأثيرات الثابتة، وتم تحليل البيانات بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews 7 .

أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة السيولة لها تأثير جوهري وسلبي على ربحية المصرف، ومخاطر السيولة لها تأثير جوهري وإيجابي على الربحية.

الكلمات المفتاحية: السيولة، الربحية، المخاطرة، نماذج البانل، نموذج التأثيرات الثابتة.

* مدرسة – قسم العلوم المالية والمصرفية– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين–اللاذقية – سورية.
** طالب ماجستير – قسم العلوم المالية والمصرفية– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية –سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (5) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (5) 2015

The Impact of Liquidity and its Risk on the Bank's Profitability "An Empirical Study on the Syrian Private Commercial Banks"

Dr. Hanan Daher*
Khaleel Al-Khnaiseh**

(Received 30 / 6 / 2015. Accepted 26 / 10 / 2015)

□ ABSTRACT □

Liquidity is considered to be one of the most important subject in the banking sector because it's the key to maintain a secure financial position and it's the main mean to gain the customer and depositor trust, and meet any obligation that might come up.

In this paper we study effect of the liquidity and risk on the Syrian private bank's profitability and the nature of this effect, to achieve this object we choose ten financial ratios for a sample of ten commercial banks between 2008 – 2014. The data have been basically collected from the financial statements of the studied banks. To analyze the research data we use one of the Panel Data Models which is the Fixed Effects Model. The data have been analyzed by using EViews 7.

We conclude that the liquidity ratio have a significant negative effect on the bank's profitability. liquidity risk have a significant positive effect on the profitability ratio .

Keywords: Liquidity, Profitability, Risks, Panel Data Model, Fixed Effects Model.

***Assistant Professor- Finance and Banking Department-Faculty of Economics-Tishreen University- Lattakia-Syria.**
****Postgraduate Student- Finance and Banking Department- Faculty of Economics-Tishreen University- Lattakia-Syria.-**

مقدمة:

تعد المصارف في وقتنا الحالي أساس النظم الاقتصادية ودعامتها، فمعظم الاقتصادات تسعى إلى تنمية وتطوير القطاع المصرفي لديها؛ لما لذلك من أثر على استغلال الموارد المالية المتاحة بأكبر كفاءة ممكنة . وسورية ليست استثناء عن هذه الدول، فقد لوحظ في العقد الماضي التوجه الكبير نحو تعزيز دور المصارف في الاقتصاد السوري وذلك عبر سلسلة من القرارات كان أهمها مرسوم السماح بإحداث المصارف الخاصة، والسماح للمصارف الأجنبية بإحداث فروع لها . وقد تبع هذه القرارات إحداث عددٍ من المصارف الخاصة وفروع للمصارف الأجنبية في سورية والتي بعضها مصارف تجارية، وأخرى تعتمد نظام الصيرفة الإسلامية تعمل إلى جانب المصارف السورية الحكومية.

يحتل موضوع السيولة والربحية أهمية خاصة في عمل المصارف، فالسيولة هي عامل أساسي في تحقيق الأمان وكسب ثقة المودعين والمتعاملين ومواجهة السحوبات والالتزامات. ومن جهة أخرى تعد الربحية من الأهداف الرئيسة التي تسعى المصارف إلى تحقيقها لضمان استمراريتها وعملها. ومن المعروف أن السيولة والربحية هدفان متعارضان لذلك تقوم المصارف بالجهود الحثيثة من أجل الموازنة بين هذين الهدفين، بشكلٍ يحقق أكبر قدر من الأرباح مع الاحتفاظ بالسيولة الملائمة.

تناول هذا البحث دراسة أثر السيولة والمخاطرة المتعلقة بالسيولة على معدلات الربحية في المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

1. دراسة (أبو رحمه، 2009): بعنوان "السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية" [1]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين عناصر إدارة السيولة وكل من العائد والمخاطرة و التعرف على قدرة الإدارة المصرفية على إدارة واستثمار السيولة المصرفية وآثارها في العائد والمخاطرة ، ومن ثم بيان مدى تطبيق البنوك التجارية الفلسطينية لنسب السيولة المصرفية المعمول بها لدى سلطة النقد الفلسطينية.

تم في هذه الدراسة استخدام الانحدار الخطي البسيط واختبار T باستخدام (R^2) معامل التحديد للنموذج للتعرف على تأثير المتغير المستقل (السيولة المصرفية) في المتغيرات التابعة (العائد والمخاطرة). أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة المصرفية ومعدل العائد للمصارف التجارية الفلسطينية موضوع الدراسة مجتمعة. كما أظهرت عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة المصرفية ومؤشرات مخاطرة السيولة للمصارف التجارية الفلسطينية موضوع الدراسة مجتمعة.

2. دراسة (الكروي، 2009): بعنوان "تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة –دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد" [2]

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ومعرفة طبيعة العلاقة بين الربحية والسيولة، من خلال إظهار أثر مؤشرات السيولة على الربحية المصرفية وبيان مدى قدرة إدارة المصرف على تعظيم أرباحه دون الإفراط بالسيولة لديه. وتم تطبيق هذه الدراسة على مصرفيين حكوميين عراقيين هما الرافدين والرشيد للفترة ما بين 1997–2001.

تم في هذه الدراسة استخدام المؤشر الإحصائي ANOVA والذي يتضمن كلاً من اختباري F و T ومعامل التحديد R^2 ، وأظهرت نتائج الدراسة عدمَ وجودِ أثرٍ معنوي لمؤشرات السيولة على مؤشرات الربحية بالنسبة للمصرفين كليهما. بينما ظهر وجود أثر معنوي لنسبة الاحتياطي القانوني على كل من معدل العائد على الأموال المتاحة ومعدل العائد على حقوق الملكية، وذلك بالنسبة لمصرف الرافدين. كما أظهرت النتائج عدم وجود أي أثر لمؤشرات السيولة على الربحية بالنسبة لمصرف الرشيد.

3. دراسة (الكور ، 2010): بعنوان "أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء – دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية" [3]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر نسب السيولة على كفاءة التكلفة، وبيان ما إذا كان لإدارة السيولة الأثر السلبي على كفاءة التكلفة، ومن ثم دراسة أثر نسب السيولة على أداء البنوك الإسلامية الأردنية مقاساً بالعائد على إجمالي الأصول. وقد تم تطبيق الدراسة على اثنين من البنوك الإسلامية الأردنية هما البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي للفترة ما بين 1993–2008.

اعتمدت النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة على (Panel Data) وفقاً للخاصية (Unbalanced Panels). وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن العلاقة بين السيولة وعدم كفاءة التكلفة هي علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية، كما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير السيولة وأداء البنوك الإسلامية والمتمثل بالعائد على إجمالي الأصول.

الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Bordeleau & Graham، 2010): بعنوان: The Impact of Liquidity on Bank"Profitability " (أثر السيولة على ربحية المصرف) [4]

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر احتفاظ البنك بأصول سائلة على مستوى أرباحه، وإلى إظهار متى يكون لهذا الاحتفاظ الأثر الجوهري على أرباح البنك، وقد شملت عينة الدراسة (55) بنكاً وشركة قابضة أمريكية، و (10) بنوك كندية للفترة ما بين 1977 – 2009 . وتم استخدام منهج الـ Panel tow–Step GMM، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة غير خطية بين الاحتفاظ بأصول سائلة وبين ربحية المصرف، حيث أظهرت مستويات الأرباح تحسناً في البنوك التي تحتفظ ببعض الأصول السائلة، ولكن تجاوزَ حدٍّ معينٍ من كمية الأصول السائلة التي يتم الاحتفاظ بها لدى البنك تؤثر على ربحيته بشكل سلبي. كما بينت أن العلاقة بين الربحية والأصول السائلة تعتمد على نموذج عمل البنك ومخاطر وصعوبات سوق التمويل. كذلك الأمر فإن تبني نموذج عمل تقليدي (إيداعات وقروض) يمكن البنك من تحسين أرباحه مع الاحتفاظ بالقليل من الأصول السائلة. أخيراً يمكن للبنوك أن تحسن من أرباحها رغم احتفاظها بالقليل من الأصول السائلة عندما تنخفض صعوبات ومخاطر الحصول على التمويل.

2- دراسة (Shahchera،2012): بعنوان : The Impact of Liquidity Asset on Iranian Bank"Profitability " (أثر الأصول السائلة على ربحية المصارف الإيرانية) [5]

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين كمية الأصول السائلة المحتفظ بها من قبل المصرف وبين ربحيته. كما هدفت إلى إيجاد تأثير الودائع على أرباح المصرف، و دراسة أثر محفظة القروض ودورة الأعمال على الربحية في المصارف الإيرانية. وقد استُخدم في هذه الدراسة نموذج الـ Generalized Method of Moments(GMM)، و The unobserved panel-level effects . توصلت الدراسة إلى وجود علاقة غير خطية بين كمية الأصول

السائلة المحتفظ بها من قبل البنك و أرباح هذا البنك. ولكن يوجد حدود معينة يصبح بعدها الاحتفاظ بالمزيد من الأصول السائلة ذا تأثير سلبي على الأرباح. كما بينت الدراسة وجود علاقة جوهرية وإيجابية بين كمية الودائع لدى البنك وبين أرباحه. كذلك وجود علاقة جوهرية وإيجابية بين محفظة القروض لدى البنك وبين أرباحه. كما إن لدورة الأعمال أثر جوهري وإيجابي على ربحية البنك.

التعليق على الدراسات السابقة:

نجد أن جميع الدراسات السابقة سعت وراء هدف واحد هو دراسة أثر السيولة ومخاطر السيولة على الربحية المصرفية، وتشترك هذه الدراسة مع الدراسات السابقة بهذا الهدف. ويكمن الاختلاف الأساسي بين هذه الدراسة والدراسات السابقة في أدوات الدراسة والمتغيرات المستخدمة فيها، حيث تم في هذه الدراسة استخدام عدد كبير من المتغيرات وذلك بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية، كذلك يمكن عَدُّ بيئة الدراسة اختلافاً مهماً فيما بينها وبين الدراسات السابقة الأخرى.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في اعتبار أن السيولة هي من الركائز الأساسية للعمل المصرفي التي تتطلب من المصارف متابعة ودراسة دائمة، فارتفاع مستوياتها يؤدي إلى ضياع فرص استثمارية وتحقيق الأرباح، وفي المقابل فإن انخفاض مستوياتها يمكن أن يعرض المصرف لمخاطر عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات وتلبية طلبات السحوبات النقدية، وكذلك الأمر بالنسبة للربحية، فهي من الأهداف الرئيسة التي تسعى جميع المصارف إلى تحقيقها بغض النظر عن تخصصها فلا يمكن لأي مصرف الاستمرارية في أعماله دون تحقيق الأرباح، والمشكلة الرئيسة تكمن في التعارض بين هذين الهدفين، وإمكانية تحقيق أكبر قدر من التوافق والتوازن بينهما، حيث يجب على المصرف السعي إلى تحقيق حد معين من السيولة يكفل له درجة مناسبة من الأمان مع الإبقاء على مستويات مقبولة من الأرباح.

ويمكن صياغة مشكلة البحث بالسؤالين الآتيين:

- هل يوجد أثر للسيولة على الربحية في المصارف التجارية العاملة في سورية؟ وما طبيعة هذا الأثر؟
- هل يوجد أثر لمخاطر السيولة على الربحية في المصارف التجارية العاملة في سورية؟ وما طبيعة هذا الأثر؟

أهمية البحث وأهدافه:

الأهمية النظرية: تبرز الأهمية النظرية لهذا البحث من أنه يركز على جانب مهم من جوانب العمل المصرفي و هو السيولة المصرفية والمخاطر المرتبطة بها. تُعَدُّ السيولة العنصر الأساس الذي يقوم عليه عمل المصارف بأنواعها كافة، حيث إن نقصها يؤدي إلى حدوث أزمات مصرفية. ويعزز موضوع الربحية أيضاً أهمية هذا البحث لما للربحية من أهمية في عمل واستمرارية المؤسسات المالية بشكل عام وللمؤسسات المصرفية بشكل خاص.

الأهمية العملية: تكمن أهميةُ هذا البحث في تناوله للقطاع المصرفي الخاص في سورية، الذي يعد من القطاعات الرئيسة التي يمكن أن تسهم بشكل كبير في عملية التنمية، ومن ثم فإن نتائج هذه الدراسة يمكن أن تساعد هذه المصارف في تحديد نسب السيولة الواجب عليها الاحتفاظ بها بحسب معدل الأرباح المطلوبة ودرجة مخاطر السيولة التي تكون فيها هذه المصارف مستعدة لتحملها. بالإضافة إلى المعلومات المهمة التي يقدمها هذا البحث والتي تفيد في تقييم هذه المصارف سواء من حيث مخاطر الاستثمار بها أو من حيث أرباحها.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بشكل أساسي إلى:

بيان تأثير نسبة السيولة على معدل الربحية في المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية.

بيان تأثير نسبة مخاطر السيولة على معدل الربحية في المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية.

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: هناك علاقة عكسية بين مستوى السيولة ومعدل ربحية المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية.

الفرضية الثانية: هناك علاقة طردية بين درجة مخاطر السيولة ومعدل ربحية المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية.

منهجية البحث:

يتكون مجتمع البحث من المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية والمبينة في الجدول رقم (1)

الجدول رقم (1): المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية

مصرف بيمو السعودي الفرنسي	بنك سورية والخليج
مصرف سورية والمهجر	بنك الأردن – سورية
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	بنك فرنسبنك – سورية
البنك العربي	بنك الشرق
بنك عودة	بنك قطر الوطني – سورية
بنك بيبلوس	

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى المعلومات الواردة في موقع الهيئة العامة للأوراق والأسواق المالية [1]

أما بالنسبة للعينة فهي تضم جميع المصارف التي يتكون منها المجتمع باستثناء بنك قطر الوطني– سورية، حيث تم استبعاده من الدراسة لعدم توفر البيانات المالية الخاصة به قبل عام 2010.

طرق جمع البيانات:

تم جمع البيانات بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف المدروسة، وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2008 حتى عام 2014.

أدوات الدراسة:

تم تطبيق الدراسة على المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية للفترة ما بين 2008 – 2014 على أنها بيانات نصف سنوية وذلك باستخدام نماذج الـ Panel Data والتي هي (نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية) والتي سوف يتم توضيح كل منها في الجانب التطبيقي للبحث، والتي يمكن المفاضلة فيما بينها لتحديد الأنسب منها لبيانات الدراسة عن طريق اختبار F المقيد واختبار Hausman.

وتمت صياغة نموذج الدراسة على الشكل التالي:

[1] **للمزيد من المعلومات حول المصارف الخاصة العاملة في سورية يمكن الرجوع لموقع الهيئة على شبكة الإنترنت <www.scfms.sy>**

$$ROA_{i,t} = \alpha_0 + \alpha_1 La_{i,t} + \alpha_2 LR_{i,t} + \alpha_3 La_{i,t}^2 + \alpha_4 ETA_{i,t} + \alpha_5 Size_{i,t} + \alpha_6 Loan_{i,t} + \alpha_7 Deposit_{i,t} + \alpha_8 Debt + \alpha_9 FAR + \varepsilon_{i,t}$$

حيث:

ROA: معدل الربح على إجمالي الأصول و يمثل المتغير التابع ويقاس من خلال العلاقة التالية: [6]

$$\text{العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

La: نسبة السيولة وهو متغير مستقل ويقاس من خلال العلاقة التالية: [7]

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الموجودات السائلة وشبه السائلة}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$$

LR: مخاطر السيولة وهو متغير مستقل ويقاس من خلال العلاقة التالية: [6]

$$\frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{إجمالي المطلوبات}}$$

حيث ترتفع مخاطر السيولة بانخفاض هذا المؤشر والعكس صحيح.

La^2: مربع السيولة وهو متغير ضبط لاكتشاف العلاقة غير الخطية في حال وجودها [5]

ETA: معدل حقوق الملكية وهو متغير ضبط ويقاس من خلال العلاقة التالية: [8]

$$\frac{\text{حجم حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

Size: حجم المصرف وهو متغير ضبط ويقاس من خلال العلاقة التالية: [6]

حجم المصرف = اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات

Loan: نسبة القروض وهو متغير ضبط ويقاس من خلال العلاقة التالية: [5]

$$\frac{\text{قروض المصرف}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

Deposit: نسبة الودائع وهو متغير ضبط ويقاس من خلال العلاقة التالية: [5]

$$\frac{\text{إيداعات العملاء}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

Debt: معدل الدين وهو متغير ضبط ويقاس من خلال العلاقة التالية: [9]

$$\frac{\text{إجمالي المطلوبات}}{\text{حقوق الملكية}}$$

FAR: نسبة الأصول الثابتة وهو متغير ضبط ويقاس من خلال العلاقة التالية: [6]

$$\frac{\text{الموجودات الثابتة}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

الإطار النظري للبحث:

أولاً: مفهوم وأهمية السيولة المصرفية

تعرف السيولة بأنها قدرة المؤسسة المالية على تحويل الأصول إلى نقدية بشكل سريع دون تحقيق أية خسائر. [10]وقد عرفها مجلس النقد السوري السيولة المصرفية: "مدى قدرة المصرف على الإيفاء بالالتزامات، وتمويل الزيادة في جانب الموجودات، دون الاضطرار إلى تسييل موجوداته بأسعار غير عادلة، أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية". [11] وبحسب لجنة بازل الدولية فإن السيولة المصرفية هي: قدرة المصرف على تمويل الزيادة في الأصول والقدرة على تسديد الالتزامات في مواعيد استحقاقها دون التعرض لخسائر غير متوقعة. [12]

نجد من التعريفات السابقة أن مفهوم السيولة بالنسبة لأصل معين لا يتوقف على طبيعته بقدر ما يتوقف على إمكانية تحويله إلى نقدية كلما دعت الحاجة لذلك ودون تكبد أية خسائر، وهذا بدوره يتوقف على وجود سوق تباع فيه هذه الأصول.[13]

تتجلى أهمية السيولة في المصارف في النقاط الآتية:[14]

تعزيز قوة ومكانة المصرف في السوق المالي من خلال قدرته على الوفاء بالتزاماته كافة في أوقاتها المحددة ودون أي تأخير.

كسب ثقة زبائن المصرف من مودعين ومقترضين؛ وذلك من خلال اقتناعهم بقدرة المصرف على تلبية طلباتهم في أي وقت كان.

تجنب لجوء المصرف إلى تسييل بعض من أصوله الثابتة وما يترتب عليه من خسائر.

تجنب دفع كلفة أعلى للأموال وخاصة في أوقات الأزمات.

تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي.

ثانياً: مكونات السيولة المصرفية:

تتكون سيولة المصرف من جميع أصوله السائلة وشبه السائلة والتي يمكنه استخدامها للوفاء بالتزاماته دون أي تأخير [15] وتقسم بشكل أساسي إلى:

1- الاحتياطيات الأولية: تشمل الموجودات النقدية التي بحوزة المصرف والتي لا تحقق له أي عائد. تتألف هذه الاحتياطيات من: [16]، [17]

أ -**النقد في الصندوق:** يشمل كل ما يمتلكه المصرف من أوراق نقدية بالعملة المحلية والعملة الأجنبية إضافة إلى المسكوكات. وبشكل عام تسعى المصارف إلى التقليل قدر الإمكان من هذا الرصيد دون التأثير على قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، والسبب في ذلك أن هذا الرصيد لا يدر أي عائد إضافة إلى أنه عرضة للسرقة والتلاعب من داخل المصرف ومن خارجه. [16]

ب -**الودائع النقدية في البنك المركزي:** تعرف بالاحتياطي القانوني، حيث تكون المصارف التجارية مجبرة على الاحتفاظ بنسبة من أموالها بشكل نقد سائل لدى المصرف المركزي دون تقاضي أي فائدة على هذه الأرصدة. وفي حال زادت نسبة إيداعات المصرف لدى المركزي عن الحد المطلوب فإن المصرف المركزي يدفع فائدة محددة على الرصيد الزائد فقط عن الحد الإلزامي. [17]

ج -**الودائع النقدية لدى البنوك المحلية والعالمية:** تشمل الأموال التي يحتفظ بها المصرف في المصارف الأخرى على شكل ودائع بهدف مقاصة الصكوك وتحصيل الديون، ويزداد حجم تلك الودائع عندما يواجه المصرف صعوبة في تشغيل أمواله وكذلك عندما تزداد وتتوسع علاقات المصرف محلياً وعالمياً. [17]

د -**الصكوك تحت التحصيل:** تمثل الصكوك المودعة في المصارف الأخرى لتحصيلها والتي لم يتم استلام قيمتها بعد. [16]

2- الاحتياطيات الثانوية: هي عبارة عن الموجودات قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها إلى سيولة في وقت قصير عن طريق بيعها أو رهنها وذلك دون تحمل أية خسائر.[18]

تتألف هذه الاحتياطيات من: [18]

أ -**أذونات الخزينة:** هي ذات درجة عالية من السيولة نابعة من إمكانية خصمها في أي وقت لدى المصرف المركزي.

ب -**الأوراق المالية:** كالأسهم والسندات وهي على درجات متفاوتة من السيولة، وتعد السندات الحكومية أكثر هذه الأنواع سيولةً بسبب ضمانها من قبل الحكومة، أما الأوراق المالية العائدة للشركات فتتوقف درجة سيولتها على مركز هذه الشركات وسمعتها وأرباحها.

ج - **الأوراق التجارية المخصومة:** تعتمد درجة سيولتها على موثوقية هذه الورقة وأجلها، ومما يزيد في سيولة هذه الأوراق وجود سوق نقدية منتظمة توفر قدراً عالياً من الثقة في التعامل بهذه الأوراق. ويتميز هذا النوع من الاحتياطيات في أنه يدر عائداً وفي الوقت نفسه يشكل دعامة للاحتياطيات الأولية.

رابعاً: مخاطر السيولة

تُعَدُّ مخاطر السيولة من المخاطر الرئيسة التي يمكن أن تواجهها المؤسسات المالية والتي يمتد تأثيرها لتشمل احتياطات والتزامات المؤسسة المالية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل.[19] تنشأ بشكل عام من تمويل أصول طويلة الأجل من خصوم قصيرة الأجل، وهذا يؤدي لتعريض هذه الخصوم لمخاطر إعادة التمويل.[20]

وتعرف على أنها المخاطر التي يمكن أن تواجهها المؤسسة المالية بسبب عدم امتلاك التمويل الكافي لمقابلة التزاماتها المالية في الأوقات المحددة.[21] كما تعرف بأنها المخاطر التي تنتج عن عدم القدرة على مواجهة الالتزامات تجاه المودعين، بالإضافة إلى عدم القدرة على مواجهة الزيادة في الأصول (طلبات القروض) في الوقت المحدد دون تحمل تكاليف إضافية غير متوقعة.[22]

وتقسم إلى مخاطر تسييل الأصول ومخاطر السيولة التمويلية، أما بالنسبة لمخاطر سيولة الأصول فهي تمثل مخاطر التعرض لخسائر سببها عدم القدرة على بيع أو تسييل بعض الأصول بسعرها الحقيقي، وتقوم المصارف بعمليات تنويع محفظة الأصول إضافة لوضع قيود على بعض الأصول ذات السيولة المنخفضة بهدف التقليل من هذا النوع من المخاطر. [20]، [23] أما مخاطر السيولة التمويلية فتعود لعدم قدرة المنشأة المالية على مواجهة احتياجاتها المالية بسبب صعوبة على الحصول على التمويل بتكلفة مناسبة عن طريق الاقتراض، وهذا يتطلب إدارة فعالة للتدفقات النقدية وإيجاد مصادر تمويلية جديدة ذات كلفة مناسبة. [20]، [23]

تنشأ مخاطر السيولة من مصادر عديدة منها داخلية متعلقة بنشاطات المصرف، وخارجية ليس للمصرف سيطرة عليها. وفيما يأتي توضيح لهذه المصادر: [20]، [21]، [22]

المصادر الداخلية:

-الزيادة الكبيرة في النشاطات خارج الميزانية.

-اعتماد المصرف بشكل كبير على الإيداعات قصيرة الأجل.
-توسع الاستثمارات في الأصول السريعة يفوق التمويل المتاح في جانب الخصوم.
-وجود فجوة ما بين تواريخ استحقاق كل من الأصول والالتزامات.
-نقص الاستثمار في الأدوات المالية الحكومية والتي تُعَدُّ ذات سيولة عالية.
-عدم كفاءة إدارة التدفقات النقدية في المصرف.
-عدم وجود إدارة فعالة لرأس المال العامل.
-تكبد تكاليف رأسمالية غير مخطط لها.

المصادر الخارجية:

-زيادة درجة حساسية السوق المالية والمودعين للمتغيرات كافة بغض النظر عن حجمها.
-ضعف وبطء الأداء الاقتصادي على مستوى الدولة.
-قلة ثقة المودعين بالقطاع المصرفي ككل مما يؤدي إلى إحجامهم عن الإيداع لدى مصارف هذا القطاع.
-العوامل غير الاقتصادية مثل عدم الاستقرار السياسي.
-زيادة غير متوقعة في الطلب على السحوبات من قبل المودعين.

خامساً: مفهوم وأهمية الربحية في المصارف

تُعَدُّ الأرباح الهدف الرئيس بالنسبة للمصارف، والغاية الرئيسة التي تمارس نشاطاتها من أجلها وأساس بقائها واستمرار عملها. [24] و كذلك تعد الأرباح مطلباً رئيسياً لكل من المساهمين والمودعين والمقرضين، فهي غاية المساهمين لزيادة قيمة ثروتهم، ومصدر الاطمئنان لكل من المودعين والمقرضين الدائنين للمصرف، وموضع الثقة للجهات الرسمية. [9]، [25] وتعد الأرباح هدفاً تسعى إلى تحقيقه إدارة المصرف كونه مؤشراً رئيسياً لتقييم أداء المصرف وتعزيز ثقة المتعاملين معه بقدرته على استخدام موارده بكفاءة عالية.[26] إن انخفاض الأرباح وتحولها لتأخذ قيماً سالبة بشكل مستمر يشير إلى اقتراب المصرف من الفشل والانهيار .[27]

تعرف الربحية بأنها: قدرة المصرف على منح المستثمرين عائداً على استثماراتهم، وتعبر عن العلاقة بين الأرباح المتحققة والاستثمارات التي أدت إلى تحقيق هذه الأرباح.[28]

تعد الربحية هدفاً للمصرف ومؤشراً للحكم على كفاءته، وتقاس من خلال العلاقة بين الأرباح التي حققها المصرف واستثماراته المتمثلة إما في قيمة الموجودات أو في الالتزامات و حقوق الملكية. [25]

وتبرز أهمية الربحية بالنسبة للمصارف من النقاط الآتية: [7]، [29]

1. تعد الأرباح عنصراً أساسياً في مواجهة الأخطار التي يتعرض لها المصرف ليتمكن من الاستمرار في نشاطاته التشغيلية.
2. تنميه رأس مال المصرف وموارده الذاتية عن طريق:

أ –إعادة استثمار الأرباح بشكل مباشر واستخدامها لتكوين الاحتياطيات والأرباح المحتجزة.
ب –تحفيز المستثمرين على الاكتتاب في المصرف عند زيادة رأس ماله.
ت –تقديم عائد مقبول للمساهم على رأسماله مما يعزز ثقته في المصرف الذي يساهم فيه.

3. تُعَدُّ الأرباح مؤشراً أساسياً على مركز المصرف وقوته ودليلاً على كفاءة الإدارة وفعاليتها في اتخاذها للقرارات ورسم السياسات، وهذا مما يزيد من ثقة الملاك و العملاء بالمصرف وهو أمرٌ بالغ الأهمية.

4. تُعَدُّ الأرباح من أهم المؤشرات المستخدمة لتقييم الفشل أو النجاح للمصرف.

النتائج والمناقشة:

أولاً: وصف متغيرات الدراسة:

يتضمن هذا الجزء الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics لمتغيرات الدراسة وذلك باستخدام الوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري، التفلطح والالتواء . لقد بلغ عدد المشاهدات (120) مشاهدة لجميع متغيرات الدراسة. يوضح الجدول رقم (2) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (2): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	Roa	La	LR	La^2	ETA	Size	Loan	Deposit	Debt	FAR
Mean	0.0059	0.5853	0.2908	0.6897	0.1487	24.276	0.3552	0.6972	8.8590	0.0482
Median	0.0044	0.4866	0.2375	0.2368	0.1194	24.482	0.3698	0.7454	7.3758	0.0321
Maximum	0.1018	4.1469	3.2974	17.196	0.8667	25.583	0.6010	0.9060	26.3126	0.3322
Minimum	-0.0471	0.2456	0.1094	0.0603	0.0366	21.272	0.0000	0.0000	0.1538	0.0119
Std. Dev.	0.01855	0.591637	0.3097	2.4839	0.1409	0.8977	0.1329	0.17680	5.2426	0.0455
Skewness	2.3276	5.0003	8.0456	5.6694	3.6061	-1.073	-0.5579	-1.6867	0.9111	3.2739
Kurtosis	13.2268	27.9629	76.208	34.299	17.0254	4.0216	3.4305	6.7091	3.6525	16.967
Jarque-era	631.287	3615.788	28092.1	5541.2	1243.63	28.245	7.1515	125.682	18.730	1189.8
Probability	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0280	0.0000	0.0001	0.0000
Sum	0.7032	70.2381	34.894	82.765	17.8429	2913.1	42.627	83.6693	1063.07	5.7894
Sum Sq Dev.	0.0410	41.6540	11.4165	734.23	2.3625	95.899	2.1024	3.7201	3270.81	0.2465
Observations	120	120	120	120	120	120	120	120	120	120

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 7

يظهر الجدول رقم (2) تدني معدل الربحية بشكل واضح بالنسبة للمصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية، فقد بلغ متوسط هذا المعدل (0.0059) وهو يُعَدُّ معدلاً منخفضاً بالمقارنة مع المعدلات المعيارية التي تقدر بـ (9%).[30] ويلاحظ أن مؤشر الالتواء (Skewness) يساوي (2.3276) وهو أكبر من الصفر، أي إن شكل توزيع السلسلة غير متناظر وهو موجب و ملتوٍ نحو اليمين. بينما يبين مؤشر التفلطح (Kurtosis) والذي يساوي (13.2268) وهو أكبر من (3) أن شكل التوزيع مدبب وهو يحتوي على قيم شاذة. كما يبين الجدول رقم (2) ارتفاع معدل السيولة، حيث بلغ متوسطه أكثر من (58%) وهو معدل مرتفع جداً، حيث تتراوح هذه النسبة عالمياً بين (30 – 35%).[26] بالنسبة لمؤشر الالتواء (Skewness) فقد بلغت قيمته (5) وهو أكبر من الصفر، أي أن شكل توزيع السلسلة غير متناظر وهو موجب و ملتوٍ نحو اليمين. أما قيمة مؤشر التفلطح (Kurtosis) فقد بلغت (27.96) وهو أكبر من (3) أي أن شكل التوزيع مدبب وهو يحتوي على قيم شاذة، وفيما يتعلق بمخاطر السيولة فإن الجدول رقم (2)

يبين أن جميع المصارف المدروسة تحقق درجة معتدلة من مخاطر السيولة، حيث بلغت النسبة ما يقارب (30%). بالنسبة لمؤشر الالتواء (Skewness) فقد وصل إلى (8.0456) وهو أكبر من الصفر أي إن شكل توزيع السلسلة غير متناظر وهو موجب ملتوٍ نحو اليمين. بالنسبة لمؤشر التفلطح (Kurtosis) فقد سجل القيمة (76.2086) وهي أكبر من (3)، من ثم فإن شكل التوزيع مدبب وهو يحتوي على قيم شاذة. من خلال ملاحظة مؤشر (Jarque– Bera) نجد أن جميع متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي، حيث إن احتمالية هذا المؤشر بالنسبة لجميع متغيرات الدراسة هي أصغر من (0.05).

ثانياً: اختيار نموذج الدراسة الملائم:

يوجد ثلاثة أساليب لتحليل البيانات المالية من خلال نموذج Panel Data Analysis هي:

1. نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model: [31]

يعد هذا النموذج من أبسط نماذج البانل، حيث تكون معاملات الانحدار المقدرة ثابتة لجميع الفترات الزمنية، أي إنه، وبحسب هذا النموذج، يتم فيه إهمال تأثير البعد الزمني، ولذا يتم تقدير هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). وتصاغ معادلة الانحدار بالنسبة لهذا النموذج على الشكل الآتي:

$$y_{i,t} = a_0 + \beta x_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث: y: المتغير التابع، x: المتغير المستقل، a_0: متجه الحد الثابت، β: متجه معاملات الانحدار

t: تمثل الزمن، i: تمثل المصرف، ε: الخطأ العشوائي.

2. نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model: [31]، [32]

يتمثل الهدف في استخدام هذا النموذج في معرفة سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعية (سلوك كل مصرف) على حدة، فيكون متجه الحد الثابت في هذا النموذج مختلفاً من مصرف إلى آخر مع بقاء متجهات معاملات الانحدار ثابتة لكل مصرف. ويعود سبب إدخال الآثار الثابتة في هذا النموذج إلى وجود بعض المتغيرات غير الملاحظة والتي تؤثر على المتغير التابع ولا تتغير عبر الزمن، حيث يفترض عدم حدوث أي تغيير في هذه المتغيرات خلال الفترة الزمنية للدراسة على الأقل. وتتمثل الآثار الثابتة في جميع العوامل الثابتة غير الملاحظة والتي تختلف من مجموعة بيانات مقطعية إلى أخرى، ولذلك يمكن القول بأن هذا النموذج يعكس الفروق والاختلافات بين المصارف المكونة لعينة الدراسة. ويتم تقدير هذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least Squares Dummy Variable Model) وتتم صياغته على الشكل الآتي:

$$y_{i,t} = \beta_0 + a x_{i,t} + \sum_{i=1}^{n} \beta_i D_i + \varepsilon_{i,t}$$

حيث: D_i: متغير وهمي للمصرف i، β_i: معامل انحدار المتغير الوهمي للمصرف i.

3. نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model: [33]

يتعامل نموذج التأثيرات العشوائية مع الآثار المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، حيث إن هذا الافتراض يستند على أن العينة المستخدمة مسحوبة بشكل عشوائي، لذا فإن معاملات انحدار النموذج تمثل العينة بأكملها، وبذلك يتم التعامل مع الحد الثابت على أنه متغير عشوائي عبر مفردات البحث. ويستخدم لتقدير هذا النموذج طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Squares) وتتم صياغته على الشكل الآتي:

$$y_{i,t} = \mu + a x_{i,t} + v_i + \varepsilon_{i,t}$$

حيث: μ: يمثل المتغير العشوائي، v_i: حد الخطأ الخاص بمجموعة البيانات المقطعية (المصرف) وهو يعكس مجموعة المتغيرات المستقلة الخاصة بالمصرف والتي لا يتضمنها النموذج.

وبغرض تحديد أسلوب التحليل الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة تم إجراء اختبارات المفاضلة الآتية: [34]

1. اختبار F المقيد للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة.
2. واختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

وفيما يلي النماذج الثلاثة المقترحة لعملية المفاضلة:

1 – نموذج الانحدار التجميعي

$$\hat{1)}\ ROA_{i,t}^{PM} = \alpha_0 + \alpha_1 La_{i,t} + \alpha_2 LR_{i,t} + \alpha_3 La_{i,t}^2 + \alpha_4 ETA_{i,t} + \alpha_5 Size_{i,t} + \alpha_6 Loan_{i,t} + \alpha_7 Deposit_{i,t} + \alpha_8 Debt + \alpha_9 FAR + \varepsilon_{i,t}$$

2– نموذج التأثيرات الثابتة:

$$\hat{2)}\ ROA_{i,t}^{FEM} = \beta_0 + \sum_{d=1}^{N} \beta_d D_d + \alpha_1 La_{i,t} + \alpha_2 LR_{i,t} + \alpha_3 La_{i,t}^2 + \alpha_4 ETA_{i,t} + \alpha_5 Size_{i,t} + \alpha_6 Loan_{i,t} + \alpha_7 Deposit_{i,t} + \alpha_8 Debt + \alpha_9 FAR + \varepsilon_{i,t}$$

3– نموذج التأثيرات العشوائية:

$$\hat{3)}\ ROA_{i,t}^{REM} = \mu + \alpha_1 La_{i,t} + \alpha_2 LR_{i,t} + \alpha_3 La_{i,t}^2 + \alpha_4 ETA_{i,t} + \alpha_5 Size_{i,t} + \alpha_6 Loan_{i,t} + \alpha_7 Deposit_{i,t} + \alpha_8 Debt + \alpha_9 FAR + v_i + \varepsilon_{i,t}$$

أ)تقدير معلمات النماذج

الخطوة الأولى في عملية المفاضلة هي عملية تقدير المعلمات لكل من النماذج السابقة وذلك بالاعتماد على برنامج EViews 7. ويوضح الجدول رقم (3) المعلمات المقدرة لكل من هذه النماذج:

الجدول رقم (3): المعلمات المقدرة الخاصة بنماذج الدراسة

المتغيرات التفسيريّة والوهميّة	PM	FEM	REM
الثابت	(*)-0.230155	(*)-0.752223	(*)-0.230155
La	-0.027808	(*)-0.044525	-0.027808
LR	-0.007816	(*)-0.021345	-0.007816
La^2	0.004465	(*)0.009939	0.004465
ETA	0.054634	0.104835	0.054634
Size	(*)0.011171	(*)0.032655	(*)0.011171
Loan	-0.032108	(*)-0.046284	-0.032108
Deposit	-8.29	0.006466	-8.29
Debt	(*)-0.001362	-0.000926	(*)-0.001362
FAR	-0.089456	-0.097743	-0.089456
المتغيرات التفسيريّة والوهميّة	PM	FEM	REM
بيبلوس D_1	-	-0.006287	-
المهجر D_2	-	-0.023841	-
بيمو D_3	-	-0.021538	-

سوريا والخليج D_4	-	0.011213	-
الدولي للتجارة والتمويل D_5	-	-0.014696	-
العربي D_6	-	0.002956	-
عودة D_7	-	-0.013994	-
الأردن D_8	-	0.021761	-
فرنسبنك D_9	-	0.008313	-
الشرق D_{10}	-	0.036113	-
^2R	0.231080	0.430628	0.252348

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 7

نلاحظ من الجدول رقم (3) اختلاف قيم معامل القطع بين المصارف، فقد بلغ في مصرف بيبلوس (-0.006287) بينما كانت قيمته في مصرف سورية والخليج (0.011213) وهكذا بالنسبة لبقية المصارف، والذي قد يعود سببه إلى خصوصية كل مصرف ما يؤثر على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من مصرف إلى آخر.

بعد تقدير معلمات كل من النماذج الثلاثة يمكن كتابة كلّ منها على الشكل الآتي:

1) نموذج الانحدار التجميعي

$$\widehat{ROA}^{PM}_{i,t} = -0.230155 - 0.027808La_{i,t} - 0.007816LR_{i,t} + 0.004465La^2_{i,t} + 0.054634ETA_{i,t} + 0.011171Size_{i,t} - 0.032108Loan_{i,t} - 8.29Deposit_{i,t} - 0.001362Debt - 0.089456FAR + \varepsilon_{i,t}$$

2) نموذج التأثيرات الثابتة:

$$\widehat{ROA}^{FEM}_{i,t} = -0.752223 - 0.006287D_1 - 0.023841D_2 - 0.021538D_3 + 0.011213D_4 - 0.014696D_5 + 0.002956D_6 - 0.013994D_7 + 0.021761D_8 + 0.008313D_9 + 0.036113D_{10} - 0.044525La_{i,t} - 0.021345LR_{i,t} + 0.009939La^2_{i,t} + 0.104835ETA_{i,t} + 0.032655Size_{i,t} - 0.046284Loan_{i,t} + 0.006466Deposit_{i,t} - 0.000926Debt - 0.097743FAR + \varepsilon_{i,t}$$

3) نموذج التأثيرات العشوائية:

$$\widehat{ROA}^{REM}_{i,t} = -0.230155 - 0.027808La_{i,t} - 0.007816LR_{i,t} + 0.004465La^2_{i,t} + 0.054634ETA_{i,t} + 0.011171Size_{i,t} - 0.032108Loan_{i,t} - 8.29Deposit_{i,t} - 0.001362Debt - 0.089456FAR + v_i + \varepsilon_{i,t}$$

ب) المفاضلة بين نموذجي PM و FEM:

تتم المفاضلة بين هذين النموذجي عن طريق اختبار F المقيد، وذلك بإيجاد كلّ من F الجدولية و F المحسوبة والمقارنة بينهما، وتتم عملية الحساب باستخدام العلاقات الآتية: [34]

- حساب F الجدولية:

$$F(a, N-1, NT-N-K) = F(0.05, 10-1, 120-10-9)$$

$$F(0.05,9,101) = 1.973827$$

- F المحسوبة:

$$F(N-1NT-N-K) = \frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PM})/(N-1)}{(1-R^2_{FEM})/(NT-N-K)}$$

$$= \frac{(0.430628 - 0.231080)/(10-1)}{(1-0.430628)/(120-10-9)} = 3.933056$$

إن القيمة الجدولية (0.05)F.INV.RT،9،101 المقابلة (1.973827) أصغر من قيمة F المحسوبة، ومن ثم نجد أنّ النموذج المناسب هو نموذج التأثرات الثابتة.

ت) المفاضلة بين نموذجي FEM و REM:

الخطوة الأخيرة هي عملية المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية؛ وذلك باستخدام اختبار Hausman ويمكن صياغة الفرضيات على الشكل الآتي:

H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب (لا يوجد ارتباط بين الآثار الثابتة للمصارف والمتغيرات المستقلة في النموذج المقدر، أي لا يوجد آثار ثابتة لكل مصرف على حدة)

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب (يوجد ارتباط بين الآثار الثابتة للمصارف والمتغيرات المستقلة، في النموذج المقدر أي يوجد آثار ثابتة لكل مصرف على حدة)

الجدول رقم (4): اختبار Hausman للمفاضلة بين نماذج الدراسة.

Correlated Random Effects – Hausman Test Equation: R Test Cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	35.397462	9	0.0001

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 7

أظهرت قيمة الاختبار أنّ (Chi-Sq. Statistic) تساوي إلى 35.397462 عند درجات حريّة (9) مساوية لعدد المعلمات المقدّرة يرافقها احتمال دلالة 0.0001 أصغر من 0.05 ومن ثم نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب.

ثالثاً: اختبار الفرضيات

أظهرت نتائج اختبار نموذج التأثيرات الثابتة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ما يأتي:

3. بلغت قيمة معامل السيولة (0.044525) باحتمالية قدرها 0.0282 < 0.05. أي إن للسيولة، كمتغير مستقل، أثر جوهري وسلبي على المتغير التابع الربحية، أي إن كل زيادة في معدل السيولة سوف يتبعها انخفاض في معدل الربحية مقاساً بالعائد على إجمالي الأصول، وهذا يؤدي إلى قبول الفرضية الأولى للبحث.

4. بلغت قيمة معامل مخاطر السيولة 0.021345 باحتمالية قدرها 0.0242 < 0.05. أي إن لنسبة مخاطر السيولة، كمتغير مستقل، أثر جوهري وسلبي على المتغير التابع الربحية، وبما أن زيادة هذه النسبة تؤدي إلى انخفاض مخاطر السيولة والعكس صحيح فإن زيادة مخاطر السيولة سوف يتبعها زيادة في معدل الربحية. وهذا يؤدي إلى قبول الفرضية الثانية للبحث.

5. كما أظهرت نتائج الاختبار وجود أثر جوهري و موجب لمربع السيولة على معدل العائد على الأصول، حيث بلغ معامل مربع السيولة 0.009939 باحتمالية قدرها 0.0234 < 0.05 ، أي إن علاقة السيولة بالربحية علاقة خطية؛ أي إن كل زيادة في معدل السيولة ستؤدي إلى زيادة في الأثر السلبي على الربحية.

الاستنتاجات والتوصيات:

توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

- وجود فائض سيولة أي أموال غير مستثمرة لدى المصارف التجارية الخاصة في سورية، حيث وصل متوسط نسبة السيولة لديها إلى أكثر من 58% وهو معدل يزيد بشكل كبير على المعدل المعياري 35%. وهذا ما يضيّع فرصة استثمار هذه الأموال وتحقيق الأرباح منها.
- التدني الواضح لمعدلات الربحية في المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية. فقد بلغ متوسط معدل العائد على الأصول 0.0059 وهو معدل منخفض مقارنة مع المعدلات المعيارية.
- وجود أثر سلبي وجوهري لمعدل السيولة على معدل الربحية في المصارف التجارية الخاصة مقاساً بالعائد على إجمالي الأصول. أي إن كل زيادة في معدل السيولة سوف يتبعه انخفاض في الأرباح التي تحققها هذه المصارف.
- إن طبيعة العلاقة بين السيولة والربحية هي علاقة خطية بالنسبة للمصارف المدروسة، أي إنه مع كل زيادة في معدل السيولة سوف يؤدي إلى زيادة في الأثر السلبي على الربحية.
- تحافظ المصارف التجارية العاملة في سورية على مستوى جيد من أمان السيولة، حيث بلغ متوسط معدل مخاطر السيولة 30%. أي يمكن القول: إن هذه المصارف جاهزة بشكل جيد لتلبية كافة احتياجات سحوبات العملاء من السيولة النقدية.
- وجود أثر سلبي وجوهري لمعدل مخاطر السيولة على معدل الربحية مقاساً بمعدل العائد على إجمالي الأصول، و حيث إن زيادة هذه النسبة تؤدي إلى انخفاض مخاطر السيولة والعكس صحيح، فإن زيادة مخاطر السيولة التي يتحملها المصرف تزيد معدلات الأرباح التي تحققها هذه المصارف.
- وجود أثر إيجابي وجوهري لحجم المصرف على معدل الربحية في المصارف التجارية الخاصة مقاساً بالعائد على إجمالي الأصول. حيث بلغت قيمة معامل حجم المصرف 0.032655 باحتمالية قدرها 0.0000 <0.05. أي إن زيادة حجم المصرف تؤدي إلى زيادة أرباحه.
- وجود أثر سلبي وجوهري لمعدل الإقراض على معدل الربحية في المصارف التجارية الخاصة مقاساً بالعائد على إجمالي الأصول. حيث بلغت قيمة معامل معدل الإقراض (0.046284) باحتمالية قدرها 0.0414 < 0.05. أي إن كل زيادة في معدل الإقراض سوف يتبعه انخفاض في الأرباح التي تحققها هذه المصارف. وقد يعود السبب في ذلك إلى زيادة التكلفة والأسعار في حالة مشابهة للتضخم والناتجة عن الأزمة السياسية التي تمر بها البلاد، حيث إن هذا التضخم، وكما هو معروف، يعود بالنفع على المدين ويؤدي إلى خسارة الدائن بسبب الانخفاض في قيمة

النقود وبقاء أسعار الفائدة على حالها. حيث إن المدين يعيد حالياً ما قيمته أقل بكثير من قيمة ما اقترضه من المصرف سابقاً.

- عدم وجود أي أثر لكلّ من معدل حقوق الملكية، ومعدل الودائع، ومعدل الدين، ونسبة الأصول الثابتة على معدل الربحية في المصارف التجارية الخاصة مقاساً بالعائد على إجمالي الأصول.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة يُوصى الباحثون بالآتي:

- يجب على المصارف الخاصة العاملة في سورية القيام بإدارة للسيولة أكثر كفاءة والتي من شأنها التقليل من كمية فائض السيولة الموجود لديها والذي يؤثر بشكل سلبي على أرباح هذه المصارف.
- يجب أن يكون من شأن إدارة السيولة البحث عن فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية جيدة بحيث يتم توظيف فائض السيولة فيها بشكل يحقق الأرباح لهذه المصارف ولا يؤثر على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين.
- يمكن أن يتم ذلك عن طريق إنشاء لجنة من المتخصصين بإدارة السيولة تكون مهمتها مراقبة معدلات السيولة والمحافظة عليها ضمن مستوى مقبول والترقب للفرص الاستثمارية كافة التي يمكن حدوثها واقتناص هذه الفرص لتحقيق أكبر قدر من الأرباح.

المراجع:

[1] أبو رحمة، سيرين سميح. *السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة "دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية"* ، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية – غزة، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، 2009، 255.

[2] الكروي، بلال نوري سعيد. *تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة – دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد*. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد الرابع والعشرون، 2009، 1-24.

[3] الكور، عز الدين مصطفى. *أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء: "دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية"* ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، جامعة الكوفة: العراق، نيسان، 2010، 19.

[4] BORDELEAU، É.; GRAHAM، C. *The Impact of Liquidity on Bank Profitability*، Bank of Canada، Working Paper، Ottawa، Ontario، Canada، 2010، 24.

[5] SHAHCHERA، M.. *The Impact of Liquidity Asset on Iranian Bank Profitability*، International Conference on Management، Behavioral Sciences and Economics Issues، Penang، Malaysia، 2012، 131 – 135.

[6] AHMED، N.; AHMED، Z.; NAQVI، H. I. *Liquidity Risk and Islamic Banks: Evidence from Pakistan*، Interdisciplinary Journal of Research in Business، Vol. 1، No. 9، 2011، 99- 102.

[7]الزبيدي، حمزة محمود. *إدارة المصارف "استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان"* . الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق الأردن، عمان. 2000، 364.

[8] SHEN، H. S.; CHEN، Y. K.; KAO، F. L. ; YEH، Y. C. *Bank Liquidity Risk and Performance*، Department of Finance، National Taiwan University، National University of Kaohsiung، Taiwan، 2009، 37.

[9] صيام، وليد زكريا ; خريوش، حسني علي. *العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن "دراسة ميدانية"* ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد 16، العدد الثاني، عمان، الأردن، 2002، 133-150.

[10] VENTO، A. G.; GANGA، L. P. *Bank Liquidity Risk Management and Supervision: Which Lessons from Recent Market Turmoil?*، Journal of Money، Investment and Banking، Issue 10، 2009، 78-125.

[11] قرار مجلس النقد والتسليف رقم (588/م ن/ ب 4)، < www.banquecentrale.gove.sy>، 1 أذار. 2015، 7.

[12] SULAIMAN، A.، A. ; MOHAMAD، T. M. ; SAMSUDIN، L. M. *How Islamic Banks of Malaysia Managing Liquidity? An Emphasis on Confronting Economic Cycles*، International Journal of Business and Social Science، Vol. 4، No. 7، 2013، 253-263.

[13] الجنابي، هيل عجمي جميل؛ ارسلان، رمزي ياسين يسع. *النقود والمصارف والنظرية النقدية* . الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2009، 212.

[14] داغي، علي محي الدين القره. إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية "دراسة فقهية واقتصادية" مجلة إسرا الدولية الإسلامية، المجلد الأول، العدد الأول، 2010، 11- 66.

[15] **عبد الحميد، عبد المطلب. *البنوك الشاملة "عملياتها وإدارتها"* ، الدار الجامعية للنشر، مصر، الإسكندرية، 2000، 205.**

[16] احلاسه، نصر رمضان. *دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة "دارسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة "* ، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية – غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، 2013، 133.

[17] عبد السلام، محصول ؛ عبد العالي، بن عمر. *دور مراقبة التسيير في تقييم أداء البنوك التجارية "دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري"* ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2010، 127.

[18] **شفيق، أحمد عبد المنعم محمد. *مدخل في إدارة البنوك* ، مركز التعليم الفتوح، جامعة بنها، كلية التجارة، 2007،167.**

[19] CHORAFAS، N. D. *Liabilities، Liquidity، and Cash Management: Balancing Financial Risks*، John Wiley & Sons، Inc، 2002، 337.

[20] KUMAR، M.; YADAV، C. G. *Liquidity Risk Management in Bank: A Conceptual Framework*، AIMA Journal of Management & Research، Vol. 7، Issue 2/4، 2013، 65 – 77.

[21] CPA Australia Ltd. *Guide to Managing Liquidity Risk*، 2010، 5 March. 2015. <www.cpaaustralia.com.au>.16

[22] ISMAL، R. *The Management of Liquidity Risk in Islamic Banks: The Case of Indonesia*، Durham Islamic Finance Program، School of Government and International Affairs، Durham University، United Kingdom، 2010، 264.

[23] خان، طارق الله ؛ أحمد، حبيب . *إدارة المخاطر "تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية* " ترجمة: عثمان، بابكر أحمد، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الأولى، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003، 225

[24] PARAMASIVAN، C.; SUBRAMANIAN، T. *Financial Management*، New Age International Publishers Ltd، New Delhi. 2009، 280.

[25] أبو زعيتر، باسل جبر حسن. *العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين*، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية–غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، 2006، 189.

[26] فضيلة، بورطورة. *دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك "دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي – بنك"*، رسالة ماجستير، جامعة محمد بو ضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، 2007، 264.

[27] عثمان، عمر محمد فهد شيخ. *إدارة الموجودات / المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية "دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة "*، **رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2009، 150.**

[28] الجزراوي، ابراهيم؛ لوسي، عماد القره. *تقييم بدائل الاستثمار باستخدام نماذج رياضية حديثة "دراسة نظرية – تطبيقية في شركة التأمين الوطنية "*، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثالث عشر، العدد الثامن والأربعون، 2007، 184– 212.

[29] المشهراوي، أحمد حسن أحمد. *أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية "دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين"*، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية – غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، 2007، 152.

[30] EHRHARDT، C. M. ; BRIGHAM، F. E. *Financial Management: Theory and Practice*، 13th ed.، Mason، OH: South-Western Cengage Learning، 2011، 1186.

[31] البطران، أحمد مصطفى. العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية على مجموعة دول للفترة 1980–2010م)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأزهر – غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، 2013، 160.

[32] الشوربجي، مجدي. *أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية*، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الخامس حول "رأس المال الفكري في منظمات الأعمال في ظل الاقتصاديات الحديثة"، جامعة الشلف: الجزائر، 13–14 كانون الأول، 2011، 38.

[33] شهيناز، بدراوي. *تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية "دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية 1980–2012"*، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم المالية، 2015، 331.

[34] الجمّال، زكريا يحيى. *اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية*، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد الحادي والعشرون، 2012، 285 –266.